UN LIBRARY
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

الدورة الرابعة والثلاثون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة الثانية عشرة
المعقودة يوم الأربعاء
١٠ تشرين الأول/أكتوبـر ١٩٧٩
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

الرئيس : السيد بيرسـون (بلجيكـا)

ثـم : السيد بوج ـ فلورس (المكسيك)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلـي

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال : التقارير المالية والحسابات ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

(أ) برنامج الأمم المتحدة الانمائي

(ب) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

(ج) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

(د) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

(هـ) التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

(و) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

البند ١٧ من جدول الأعمال : تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية (تابع)

(ج) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات

البند ١٠٢ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٠٠/٠٠

Distr. GENERAL
A/C.5/34/SR.12
12 November 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشـر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ٩٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (تابع)
(A/34/6 ، المجلد الأول والثاني وضميمه ١ ، و A/34/7 ؛ A/C.5/34/12 and 13) .

١ - السيد حمزة (الجمهورية العربية السورية) : قال ان نمو ميزانية الأمم المتحدة سنة بعد أخرى أمر طبيعي ولا اعتراض لوفده على ذلك . وأضاف أن وفده يؤيد الميزانية البرنامجية المقترحة (A/34/6) معتقدا أنه ينبغي للأمين العام أن يحصل على الموارد التي طلبها لتنفيذ التعليمات التي صدرت اليه من الجمعية العامة . وقال أن النمو الحقيقي في الميزانية المقترحة اقتصر على ٨ر٠ في المائة نتيجة للحاجة الى التقشف المالي ، وأعرب عن أمله في أن يبقى معدل النمو الحقيقي ٨ر٠ في المائة برغم أية زيادات أو تغييرات تقررها اللجنة أو توصي بها . وكما أوضحت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/34/7 ، الفقرة ٩) كان النمو الحقيقي أعلى بدرجة كبيرة حتى عندما كان النمو المقرر في الماضي منخفضا .

٢ - وأضاف يقول ان وفده يؤيد مقترحات الأمين العام المتعلقة بادارة الاعلام ، وأنه على ثقة من أن الادارة سوف تتخذ الخطوات اللازمة من أجل اعطاء دفعة جديدة لأعمالها بما يحقق استخداما فعالا لمواردها .

٣ - واستطرد قائلا أنه يعلق أهمية كبيرة على البابين الثاني والثالث في الميزانية المقترحة ، والمتعلقين بالشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن وانهاء الاستعمار ، وأعرب عن أمله في أن يتخذ المزيد من الخطوات من أجل صيانة السلم في العالم وكذلك انهاء الاستعمار والعنصرية وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة بيد أنه من المهم أيضا ألا تبقى التدابير المقترحة مجرد حبر على ورق . ولهذا السبب يؤيد وفده رأى اللجنة الاستشارية بضرورة التريث عند تخصيص الموارد لحين صدور القرارات التي توضح كيفية استخدام هذه الموارد .

٤ - وانتقل الى مقترحات الميزانية لادارة خدمة المؤتمرات (القسم ٢٩) فلاحظ أنه على الرغم من أن اللغة العربية قد اعتبرت لغة عمل في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية منذ عام ١٩٧٣ ، الا أن وضع اللغة العربية لا يزال دون المطلوب بكثير ؛ فاللغة العربية في الواقع لا تعامل كلغة عمل على الاطلاق ، والوثائق العربية غالبا ما تصدر بعد مناقشة البند بوقت طويل ، ومحاضر الجلسات التي تعقد أثناء دورات الجمعية العامة لا تتاح باللغة العربية الا في تموز/يوليه من العام التالي . وقد أدى هذا الموقف الى تبديد واسراف في النفقات لا لزوم له . فالأموال تصرف من أجل اصدار وثائق باللغة العربية بعد انتهاء المؤتمر أو الجلسة التي نوقشت فيها ، ونتيجة لهذا لم تعد تصل الا لانتفاع محفوظات الأمم المتحدة . وبرغم الشكاوى المتكررة ، لم تفعل الأمانة شيئا لعلاج الموقف . وأضاف أنه لا يمكنه الا أن يستنتج أن هناك محاولة متعمدة تدبر في الخفاء لعرقلة تنفيذ قرارات

(السيد حمزة ، الجمهورية العربية السورية)

الجمعية العامة بشأن استخدام اللغة العربية كلغة عمل الأمر الذى يخطره للاستفسار عن الاجراءات المتخذة أو التي كان يجب أن تتخذ بغد أولئك المقصرين .

٥ - واستطرد قائلا أن وفده ليس على استعداد لأن يسمح بابقاء الأمور على ما هي عليه ، وأنه سيصر على اتخاذ كافة الاجراءات الادارية والمالية اللازمة لعلاج هذا الوضع فورا ، بحيث توفر على اللجنة الخامسة عناء مناقشة هذه الأمور في كل عام .

٦ - وأضاف أنه ينبغي ملاحظة أن خدمات اللغة العربية ليست مرضية بشكل عام لا سيما في اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وقد تذمرت وفود عديدة من العراقيل الموضوعة في طريق توسيع خدمات اللغة العربية . واقترن مطالبة الأمين العام باعداد تقرير عن وضع خدمات اللغة العربية في هاتين اللجنتين كخطوة أولى لاتخاذ التدابير العلاجية اللازمة لهذا الموقف قبل أن تبدأ اللجنة الخامسة في مناقشة موضوع توفير خدمات اللغة العربية .

٧ - واستطرد قائلا انه مع تطور أعمال الأمم المتحدة ، سيتم اعتماد الكثير من القرارات والبرامج التي تنطوى على متطلبات من حيث عدد الموظفين . وقال أن وفده لا يعترض على زيادة عدد الموظفين شريطة ألا يتجاوز الاحتياجات الحقيقية . وأضاف أنه ينبغي للأمانة أن تدرس بعناية جميع المقترحات من أجل زيادة عدد الموظفين قبل تقديمها الى اللجنة الاستشارية والجمعية العامة . وقال ان وفده قد تعجب عندما علم أن الأمين العام تنازل عن عشرة من الوظائف التي طلبها كما ذكرت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٣٤ من تقريرها (A/34/7) .

٨ - ومضى قائلا أن وفده متفق على أنه ينبغي للجنة الاستشارية ، بعد اجراء مشاورات مع الهيئات الأخرى المعنية ، وبمساعدة لجنة الخدمة المدنية الدولية ، أن تسدى المشورة الى الجمعية العامة بشأن أفضل اجراء لمعالجة عملية اعادة تصنيف الموظفين . وعلى حين أن اعادة التصنيف تفترض مسبقا حدوث تغيير ملموس في طبيعة المهام التي تنطوى عليها الوظيفة ، الا أن وفده يفضل أن تتم اعادة تصنيف وظيفة ما بدلا من تركها دون الاستفادة منها .

٩ - وانتقل الى موضوع تحسين أوضاع الموظفين ، فذكّر اللجنة بما حدث لبعض موظفي اقسام اللغات في أواخر عام ١٩٧٨ وأوائل عام ١٩٧٩ ، وقال ان وفده لا يعلم شيئا عن التوصيات التي أصدرها المحقق الذى عين للتحقيق في هذه الأوضاع ، ولا عن المصير الذى آل اليه الموظفون المعنيون ، كما لم يرد أى ذكر لهذا الموضوع في وثائق الميزانية . وأضاف أن وفده تمنى في ذلك الوقت ألا يلجأ الموظفون الى الاضراب عن العمل للفت الأنظار الى أوضاعهم ، ولكنه تفهم الدوافع التي حملتهم على ذلك . وقال انه ينبغي ملاحظة أن موظفي أقسام اللغات يختارون عن طريق مسابقات صعبة ويشترط أن تتوفر لديهم مؤهلات علمية عالية ، ومع ذلك فانهم يعينون في الفئة ف - ٢ أو ف - ٣ ، وبعد سنوات طويلة من الجهد الشاق فان أقصى رتبة يمكن أن يصلوا اليها هي ف - ٤ ، اى بمعدل ترفيع واحد خلال عمرهم الوظيفي كله ؛ أما امكانية الترفيع الثاني فتكاد

(السيد حمزة ، الجمهورية العربية السورية)

تكون معدومة الا في حالتي التقاعد أو الوفاة لمن يحتل الرتبة ف - ٥ . ومضى يقول ان انخفاض مستوى الدرجات المتاحة لموظفي أقسام اللغات ، وضيق فرص الترقية امامهم لا يشجعان الكثيرين من أصحاب الخبرة على العمل في الأمم المتحدة . كما أن الذين يشغلون تلك الوظائف بالفعل يتجهون الى البحث عن وظائف في أماكن أخرى تتيح لهم فرصا أفضل للترقي . وهكذا فان الأمانة العامة تخسر موظفين بعد أن تنفق على تدريبهم كثيرا من الوقت والجهد ، كما أنها تضيع كثيرا من الوقت في البحث عن البديل . ومضى يقول أنه لا ينبغي الاستهانة بموظفي اللغات ذوى الخبرة . وأضاف أن قلة من المحظوظين ذوى النفوذ لا تجد صعوبة في الانتقال الى وظائف في ادارات أخرى . أما أولئك الذين يهتمون بعملهم فقط ، فليس لهم نصيب في الترفيع . وقال أن وفد بلاده يود أن تتخذ التدابير الكفيلة بتطبيق معايير العدالة والمساواة والانصاف لحماية مصالح جميع موظفي المنظمة .

١٠ - ومضى يقول ان وفده يشعر بالقلق من زيادة نفقات سفر الموظفين في مهام رسمية . وقال ان بعض هذه الأعباء يجب أن يتحمله أعضاء الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والتي تتخذ مقررات وتوفد موظفين في مهام باعداد لا تتناسب مع أهمية تلك المهام . ولا بد من تحديد عدد الموظفين الذين يسافرون في مهام معينة ، واستخدام جانب من الوفورات في حل مشاكل الموظفين الذين يعاملون معاملة غير منصفة وفي أعمال أخرى أكثر أهمية .

١١ - واستطرد قائلا انه يجب أن تحصل الوحدات المعنية بالشركات عبر الوطنية على ما تحتاجه من موارد لكي تقوم بمسؤولياتها . وقال ان وفده يؤيد مقترحات الأمين العام الأصلية . وأضاف أن اللجنة الاستشارية أحسنت صنعا عندما لم توص بأى تخفيض لاعتمادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، وكان الأجدر بها أن تسلك نفس الأسلوب في حالة بعض الهيئات الأخرى .

١٢ - وفيما يتعلق بالصيانة والتشييد قال ان وفده يفضل أن توجه الموارد نحو أنشطة أخرى غير اجراء تعديلات كبيرة على قاعة الجمعية العامة والمرافق الأخرى . وأضاف أنه يؤيد الرأى الذى أعربت عنه اللجنة الاستشارية في الفقرتين ٣٢ - ٢١ و ٣٢ - ٢٢ من تقريرها (A/34/7) .

١٣ - السيد ريختر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) : قال انه ينبغي للجنة ، عند صياغة الميزانية ، أن تدرك أن مصروفات هذه المنظمة يجب ألا تزيد بغير حدود . وأضاف أن هذا الرأى لقي تأييدا في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة من جانب عدد من الدول الأعضاء التي أسهمت جملة اشتراكاتها في تمويل ثلاثة أرباع جميع مصروفات الميزانية العادية .

١٤ - وأضاف أن وفده أحاط علما مع الارتياح بالبيان الافتتاحي للأمين العام والذى جاء فيه أنه اصبح لزاما على الأمانة أن تبدى قدرا معينا من التقشف والتحفظ والاقتصاد في الأعمال التحضيرية المتصلة بالميزانية . بيد أنه تبين بالفعل أن الأمانة لم تلتزم بمقرر الجمعية العامة الذى يقضي بضرورة تقديم تقديرات الميزانية وتقرير اللجنة الاستشارية الى جميع الدول الأعضاء قبل خمسة أسابيع على الاقل من افتتاح الدورة العادية للجمعية العامة . ونتيجة للتأخير في اصدار هذه الوثائق أصبح

(السيد ريختر، الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

من الصعب تماما دراستها بالتفصيل . وأضاف أن تقصير الأمانة في هذه الناحية يعرقل أعمال اللجنة بشكل خطير ، وأن وفده لا يتوقع حدوث حالات مماثلة في المستقبل .

١٥ - ومضى يقول أن الميزانية البرنامجية هي ميزانية ادارية في المقام الأول وضعت لكي تكفل أعمال الجمعية العامة وأجهزتها ، ولهذا ينبغي استبعاد كافة العناصر التي لا تخدم هذا الغرض. وقال ان وفده طالما نادى بأن تؤدى التدابير المتعلقة بالتعاون التقني الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع تقديم اسهامات اضافية في هذا الاطار . وأضاف أن وفده يعارض باصرار محاولات تمويل أنشطة معينة من الميزانية العادية بعد أن كانت تدار منذ بدايتها على أنها تدابير تمول من خارج الميزانية . وقال انه لا يجب أن يكون هناك مجال للنفقات الناشئة عن تدابير اتخذها بعض الأعضاء ضمن اطار التدبير التقني " سندات الأمم المتحدة " ، مخالفين بذلك القواعد والمقررات ذات الصلة.

١٦ - وقال ان تصدير الميزانية البرنامجية المقترحة (A/34/6) أشار الى أن الانفاق المقترح لأكثر من ٢ر١ بليون دولار يشكل زيادة قدرها ٣ر١١ في المائة على العام السابق . بيد أن هذه النتيجة مأخوذة من رقمين لا يمكن مقارنتهما حيث أن أحدهما يتصل بالنفقات المقررة في الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩، والآخر يتصل بالاقتراح الأول الذى تقدم به الأمين العام عن الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ . واذا قورنت تقديرات النفقات للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ بالتقديرات للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ تصل الزيادة الى ٢٨ر٩ في المائة . غير أن التقديرات الأولى تشكل جزءا واحدا فقط من نفقات المنظمة خلال سنة مالية ، وتوجد تلميحات عن التقديرات المنقحة المتوقعة في عدة أقسام من الوثيقة المعروضة أمام اللجنة . وأضاف أن معدلات النمو هذه تتجاوز كثيرا متوسط النمو في الدخل القومي بالدول الأعضاء. وقال انه بصرف النظر عن وقت ظهور الحاجة الى نفقات اضافية أو الأسباب الداعية الى ذلك ، فان تمويلها يتم من الدخل القومي للدول الأعضاء . وقال ان وفده يرى أن النمو في الدخل القومي للدول الاعضاء ينبغي أن يؤخذ كمعيار لتخطيط أى نمو في النفقات ، وأن النمو في الميزانية ينبغي ألا يتجاوز نمو الدخل القومي في جميع الدول الأعضاء .

١٧ - واستطرد قائلا ان جملة النفقات الاضافية المقررة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ نشأت عن التكاليف المترتبة على التضخم وتقلبات العملة . فمنذ عام ١٩٧٨ كان أكثر من أربعة أخماس مجموع الزيادة يرجع الى المصروفات المنفقة ، ليس نتيجة لأنشطة المنظمة ، وانما بسبب الأزمة الرأسمالية وحدها . وقال ان وفده يعترض على اعتماد أى نهج تلقائي عند تخطيط الميزانية البرنامجية يؤدى الى فرض نفقات اضافية على جميع الأعضاء .

١٨ - ومضى يقول انه على الرغم من أن الأمانة بذلت بعض الجهود لتوفير موارد مالية عن طريق المدخرات كما جاء في الوثيقة A/C.5/34/4 الا انها فشلت في اظهار الاتساق المطلوب ويبدو أن الكفاءة قلما كانت موضع دراسة دقيقة ، وأن الميزانية البرنامجية المقترحة لا تعدو مجرد تجميع للمبالغ التي طلبها مديرو البرامج فرادى . وقال ان وفده يهمه أن تستخدم جميع الموارد البشرية والمادية

(السيد ريختر، الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

لدى الأمانة بصورة تكفل أقصى قدر من الكفاءة . واضاف أن غالبية الدول الأعضاء تتوقع من الموظفين العاملين لديهم مستويات أعلى بكثير مما تتوقع الأمانة وهي محقة في أن تتوقع من الأمم المتحدة أن تستخدم مواردها الحالية بشكل أكثر فعالية . وقال ان استخدام جميع أفراد الأمانة لساعات العمل بصورة أفضل سوف يكون خطوة هامة في هذا الاتجاه .

١٩ - ومضى يقول ان الميزانية البرنامجية المقترحة دعت في عدد من الحالات الى نفقات تتجاوز كثيرا الأرقام المقررة على المدى المتوسط . وقال ان وفده يرى أن وضع الميزانية البرنامجية يجب أن يقوم على أساس الخطط الحالية المتوسطة الأجل ، وأنه لا يمكن السماح بمثل هذه التجاوزات الجسيمة. وأضاف ان الأمر يتطلب مزيدا من المعلومات والتفسيرات التفصيلية في حالة بعض البنود ، مثل ادراج زيادات معينة على أنها "تعديل خاص بالزيادة" . وفضلا عن هذا ، فقد اتفق وفده مع اللجنة الاستشارية (A/34/7 ، الفقرة ٥٩) على أن ثمة حاجة الى اجراءات اضافية فيما يتعلق بأحداث الوظائف الخارجة عن الميزانية .

٢٠ - واستطرد قائلا ان البيانات التي وردت في بعض أقسام من الميزانية البرنامجية المقترحة عن المنهجية المستخدمة في اعدادها لم تضف كثيرا الى ما جاء في التصدير . وهنا كان ينتظر ورود المزيد من المعلومات التفصيلية عن الأرقام التي بنيت عليها التقديرات . وعلى سبيل المثال ، كيف تم حساب أرقام التكاليف المشتركة للموظفين في مقار العمل المختلفة ، وما هي العناصر التي استخدمت كأساس لحساب تكاليف الوظائف في الأمانة .

٢١ - السيدة ديريه (فرنسا) : قالت ان الأمين العام وضع في اعتباره معظم أسباب القلق الذي ساور وفدها وساور معظم المساهمين ، عندما اعترف بأن التقشف المالي والاقتصاد لازمين لجميع الدول الأعضاء .

٢٢ - واضافت انه لما كانت اللجنة الخامسة مهتمة ، ليس بأمور الميزانية فحسب ، وانما بالمسائل الادارية أيضا ، فانها تود أن توجه الاهتمام الى المشاكل المتعلقة باصدار الوثائق الرسمية . وقالت ان وفدها منزعج من التأخير المتزايد في توزيع الوثائق بجميع اللغات الرسمية مما يؤثر تأثيرا ضارا على أعمال المنظمة . وعلى سبيل المثال ، لم تتمكن لجنة البرنامج والتنسيق من النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة في الوقت المناسب ، ولهذا فقد تعرض توصياتها على اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة في وقت متأخر للغاية لا يسمح لهما ببحثها بشكل كامل . وفضلا عن هذا فان الوثيقة المطولة عن الميزانية اتيحت للدول الأعضاء قبل بضعة أيام فقط من افتتاح الدورة . وتؤثر حالات التأخير المماثلة على اعمال الهيئات التشريعية الأخرى التابعة للمنظمة . وأضافت أن وفدها وجه الاهتمام الى هذه المشكلة في مناسبات عديدة ، ويرى أن من الضروري اجراء استعراض شامل بغرض التعرف على الأسباب الكامنة ، ولا سيما في أعمال ادارة خدمات المؤتمر .

٢٣ - ومضت تقول انه يلزم أن تقترن الاصلاحات العملية بتخفيض في حجم الوثائق . وقد بذلت بالفعل جهود من أجل تحقيق هذه الغاية ولا سيما من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ويلزم

(السيدة ديربه، فرنسا)

بذل المزيد من الجهود ، وأضافت أن اجراء تخفيض كبير في حجم الوثائق سوف يكفل توزيع الوثائق بجميع اللغات في وقت واحد ، على النحو الذي ينبغي أن يكون .

٢٤ - وقالت انه يسعدها أن تلاحظ أن طريقة عرض الميزانية البرنامجية تتحسن من فترة الى فترة ، حتى أصبح من السهل مقارنة الميزانية بالخطة المتوسطة الأجل . وبناء على طلب اللجنة تضمن تصدير الميزانية موجزا وافيا لنفقات المنظمة وأبرز الاتجاهات العامة للميزانية . بيد أن وفدها ليس راضيا تماما عن الطريقة المستخدمة في حساب التقديرات لفترة السنتين . وأضافت أن اعادة تقييم أساس الموارد بصفة خاصة عن الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ تميل في بعض الحالات الى المبالغة . وقالت ان موقف وفدها معروف جيدا فيما يتعلق بالميزنة الكاملة على النحو الذي تمارسه الأمم المتحدة في الوقت الحاضر .

٢٥ - وأضافت تقول انه يسعدها أن تلاحظ أن المقترحات المتعلقة بتدبير الموظفين الجدد متواضعة نسبيا ، ولا يزال وفدها يعارض بشدة تحويل الوظائف التي تمول في الأصل من موارد خارجة عن الميزانية الى وظائف تمول من الميزانية العادية . فقد أنشئت هذه الوظائف لكي تخدم أغراضا محددة ، وهي تعكس رغبات دولة او أكثر ، وليس من الانصاف نقل عبء تمويلها الى المجتمع الدولي ككل في مرحلة لاحقة .

٢٦ - وفيما يتعلق بموضوع استخدام الموارد المتاحة قالت انه ينبغي تنفيذ أحكام العديد من القرارات التي تدعو الى الاستيعاب الجزئي للتضخم عن طريق الوفورات أو اعادة توزيع الموارد . وأضافت أنه لم تبذل جهود حقيقية لالغاء البرامج العتيقة أو ذات الفائدة المحدودة أو غير الفعالة . وقالت انه ينبغي لمديري البرامج أن يستعرضوا كل برنامج بموضوعية كاملة ، واضعين في اعتبارهم دائما اهتمام المنتفعين بمدى فعاليته .

٢٧ - وقالت انه نظرا للزيادة الكبيرة المقترحة في النصيب المقرر لفرنسا ، والصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي يمر بها بلدها ، فانها تشعر بقلق خاص ازاء معدل النمو في نفقات الأمم المتحدة . فالزيادة المقترحة في النصيب المقرر لفرنسا سوف تزيد أعباءها المالية بأكثر من ٢ مليون دولار عن السنة الأولى من فترة السنتين . وفضلا عن هذا ، فان معدل الأنصبة الجديد سوف يؤثر على اشتراكات بلدها المقررة لميزانيات الوكالات المتخصصة ، في وقت تزيد فيه فرنسا من تبرعاتها لبرامج الأمم المتحدة ، بما في ذلك زيادة بنسبة ٥٥ في المائة في اشتراكها لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٢٨ - واستطردت تقول ان مقترحات الأمين العام بشأن الميزانية تضمنت معدلا للنمو الحقيقي قدره ٨ر٠ في المائة . ورغم أن هذا المعدل مقبول في حد ذاته الا أنه يستند الى ميزانية منقحة لم يستطع وفدها أن يقبلها . ولهذا ، فان وفدها سوف يحدد موقفه النهائي بشأن مقترحات الميزانية بعد تقديم جميع الطلبات المتعلقة بالاعتمادات التكميلية ، ولا سيما الاعتمادات الخاصة باليونيدو والأونكتاد ومتابعة مؤتمر تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

٢٩ - وقالت ان وفدها على ثقة من أن الأمين العام سوف يبذل كل جهد ممكن لجعل الانفاق في حدود الميزانية طوال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

البند ٩٦ من جدول الاعمال : التقارير المالية والحسابات ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/C.5/34/L.5/Rev.1 and L.6) .

(أ) برنامج الأمم المتحدة الانمائي

(ب) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

(ج) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

(د) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

(هـ) التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

(و) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

٣٠ - الرئيس : وجه الاهتمام الى مشروع القرار المنقح A/C.5/34/L.5/Rev.1 الذى تضمن تغييرات اقترحها ممثلا الاتحاد السوفياتي ورومانيا . وقال انه اذا لم يكن هناك أى اعتراض ، فسوف يعتبر ان اللجنة وافقت على مشروع القرار بدون تصويت .

٣١ - وقد تقرر ذلك .

٣٢ - السيد بروس (كندا) : قال في تقديمه لمشروع القرار (A/C.5/34/L.6) انه كان هناك اعتراف عام بأن التقرير الخاص الذى أعده المراجع العام للحسابات في كندا استنادا الى خبرته الطويلة في مجلس مراجعي الحسابات (A/C.5/34/L.3) ، يستحق دراسة جدية . وقال ان مشروع القرار الذى أعده وفده لم يصدر حكما مسبقا بأى حال على المقترحات الواردة في الوثيقة A/C.5/34/L.3 ، ولكنه يود من الجمعية العامة أن تحيط علما فقط بهذه المقترحات .

٣٣ - وأضاف أن وفده توقع عند اعداد القرار انه ستكون هناك خلافات في الرأى حول موضوع الوثيقة A/C.5/34/L.3 ، كما أحاط علما ببيانات الدول الاعضاء التي تطلب ابداء آراء حول تنظيم المجلس وممارساته الفنية التي ستمكن الجمعية العامة من البت فيما اذا كانت هناك حاجة الى اجراء تغييرات ، وتحديد طبيعة هذه التغييرات اذا كانت مطلوبة . وقال انه نظرا لان المقترح يهم مجلس مراجعي الحسابات بشكل مباشر ، فمن الطبيعي التعرف على آرائهم . ولما كانت أية اصلاحات مقترحة ستؤثر أيضا في منظومة الأمم المتحدة برمتها ، فانه من المناسب تماما أن يطلب من فريق مراجعي الحسابات الخارجيين ابداء آرائه أيضا . وعلى حين أن آراء الدول الاعضاء ستعرض عادة على اللجنة الخامسة الا أنه من المتعذر ، بشكل واضح ، اجراء أى مناقشة جدية في الدورة الحالية . ولكي تعجل اللجنة بالنظر في هذه المسألة ، فان مشروع القرار يرجو أيضا الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الاعضاء . وهذا لن يحول بالطبع دون ابداء المزيد من الملاحظات في الدورة الخامسة والثلاثين .

(السيد بروس، كندا)

٣٤ - واستطرد قائلا انه لابد من الحصول على آراء الأمين العام والوكالات المتخصصة والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة التي سوف تتأثر، الى جانب الآثار المالية والادارية الأولية حتى تتكون صورة كاملة قدر المستطاع. واذا قررت اللجنة أن من المرغوب فيه اجراء بعض التغييرات، فانه يمكن للأمين العام أن يتقدم في مرحلة لاحقة ببيان أكثر ايجازا عن الآثار المالية والوظيفية والادارية. وكما جرت العادة، فان اللجنة الاستشارية سوف تعقب أيضا على تقرير الأمين العام.

٣٥ - ومضى يقول انه بناء على الاقتراحات التي تقدم بها عدد من الوفود، قرر وفده حذف عبارة "في صورتها المحسنة" من الفقرة الثانية في الديباجة، وعبارة "ذات صلة بالموضوع" من الفقرة الثالثة من الديباجة. وفضلا عن ذلك يجب اضافة كلمتي "ان أمكن" بعد كلمة "يتضمن" في الفقرة ٢ من مشروع القرار.

٣٦ - واستطرد قائلا انه نظرا للطبيعة الاجرائية البحتة لمشروع القرار فانه يأمل أن تتم الموافقة عليه باتفاق الرأى.

٣٧ - السيد رمزى (مصر): قال انه لا يتفق مع الرأى الذى تضمنته الفقرة الأولى من الديباجة، ويقترح حذف كلمة "أن" وعبارة "امران يتطلبان أفضل نظام متاح لمراجعة الحسابات" من هذه الفقرة. وأضاف انه لا يرى أى مبرر لالتماس آراء الدول الاعضاء كتابة كما جاء في الفقرة ٢ حيث أن هذه المسألة مهمة، وينبغي النظر فيها بعناية في اللجنة الخامسة. وفضلا عن هذا لا ينبغي طلب تقرير عن الآثار الادارية والمالية المترتبة على الاصلاحات المقترحة الا بعد اتخاذ قرار نهائي. ولهذا يقترح حذف عبارة "الدول الاعضاء"، وعبارة "ويشتمل على الآثار المالية والادارية المترتبة على الاصلاحات المقترحة" من هذه الفقرة.

٣٨ - السيد بالامارشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية): قال ان الفقرة الثالثة من الديباجة ليست واضحة بالقدر الكافي ويقترح الاستعاضة عن عبارة "وما أبدى من تعليقات ذات صلة بالموضوع في الدورة الرابعة والثلاثين" بعبارة "وما أبدته الدول الاعضاء في الأمم المتحدة من تعليقات ذات صلة بالموضوع في الدورة الرابعة والثلاثين". ويقترح أيضا حذف عبارة "وفريق مراجعي الحسابات الخارجيين" من الفقرة ١ وأن تعدل الفقرة ٢ بحيث تقرأ على النحو التالي "٢ - ترجو الأمين العام أن يقدم الى الدورة الخامسة والثلاثين، عن طريق اللجنة الاستشارية، تقريرا يتضمن آراءه".

٣٩ - السيدة ديريه (فرنسا): لاحظت ان ديباجة مشروع القرار تتضمن نقدا ضمنيا للممارسات المالية لمراجعة الحسابات. وقالت ان وفدها لا يعترض على هذه الممارسات، ويعتقد ان من واجب اللجنة أن تلتزم الحياد التام في الوقت الحاضر. ولهذا فانها تؤيد حذف الديباجة وتحويل مشروع القرار الى مشروع مقرر موضوعي وغير متحيز. وأضافت انها تؤيد التعديلات التي اقترحها الممثل السوفياتي على منطوق مشروع القرار.

٤٠ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال انه سيكون من الأسلم من الناحية التقنية أن تدرج اللجنة طلبين منفصلين في مشروع القرار : طلب الى الأمين العام ليقدم تقريرا وطلب الى اللجنة الاستشارية لتقدم آراءها وتوصياتها بشأن تقرير الأمين العام ، لانه ليس من المعتاد أن يطلب الى الأمين العام تقديم تقرير الى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية .

٤١ - السيد ماجولي (ايطاليا) : قال ان مجلس مراجعي الحسابات يؤدي مهمته بصورة مرضية ، وليست هناك حاجة لاعادة تنظيم المجلس أو لزيادة الانفاق عليه . وأضاف أنه يؤيد التعديلات التي اقترحها ممثلا مصر والاتحاد السوفياتي ، وأن وفده يعتبر اعتماد مشروع مقرر بدلا من مشروع قرار .

٤٢ - السيد نوس (استراليا) : قال ان هناك فيما يبدو تعارضا بين اولئك الذين ينظرون نظرة جامدة الى مراجعة الحسابات ، وأولئك الذين يريدون تحسين كفاءتها . ومن الأمور المثيرة للدهشة ان اولئك الذين يشعرون بالقلق لأن مراجعة الحسابات قد تكلف كثيرا ، لا يريدون فيما يبدو أية معلومات عن الآثار المالية ، وان بعض اولئك الذين يعتقدون ان ذلك سيكون له أثر كبير على الطريقة التي تدار بها المنظمة لا يريدون أن يعرفوا شيئا عن الآثار الادارية . وأضاف أن الغرض من مشروع القرار كما يفهمه ، هو التأكد من المنتائج اذا ما تقرر تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة A/C.5/34/L.3 ، على حين ان بعض التعديلات التي اقترح البعض ادخالها على مشروع القرار سوف تمنع اللجنة من ذلك . وقال ان ثمة تناقضا آخر وهو أن هناك فيما يبدو احجام عن معرفة آراء فريق مراجعي الحسابات الخارجيين ، على حين انه ينبغي استشارة الوكالات المتخصصة حيث ان لدى بعضها ممارسات منفصلة تماما لمراجعة الحسابات .

٤٣ - وأضاف قائلا انه يقترح أن يقوم ممثل كندا بتشكيل فريق عامل صغير من الوفود المعنية لاعداد نص مقبول .

٤٤ - السيد الصياغي (تونس) : قال ان هناك علاقة وثيقة بين مشروع القرار A/C.5/34/L.6 وبين التوصيات الواردة في الوثيقة A/C.5/34/L.3 التي يبدي وفده بشأنها بعض التحفظات . وكخطوة أولى ينبغي للوفد الكندي ان يتعرف على رد فعل الوفود الأخرى تجاه هذه التوصيات ، وأن يشرح اسباب التغييرات المقترح ادخالها على النظام . وأضاف أن وفده يؤيد التعديلات التي اقترحها ممثلو الاتحاد السوفياتي وفرنسا ومصر .

٤٥ - السيد كوبينا سيكي (غانا) : قال ان وفده يجد صعوبة في فهم صياغة الفقرة الأولى من الديباجة نظرا لان تدابير أولية قد اتخذت في شكل مراجعة الحسابات المعمول بها في النظام ولان هذا النظام يعمل بصورة طيبة . ونظرا لانه يوجد لبلده عضو في مجلس مراجعي الحسابات ، فان وفده يشعر بحساسية ازاء أي تلميح بأن المجلس لا يؤدي عمله على النحو الصحيح ، لاسيما وأنه لم تظهر في اللجنة أي شكوى بهذا المعنى . وقال انه يتفهم التعديلات التي اقترحها ممثل مصر ،

(السيد كوبينا سيكي ، غانا)

فمن المهم لأى تقرير سيعرض على الدورة الخامسة والثلاثين أن يتاح للوفود في الوقت المناسب حتى تتمكن من الحصول على مشورة المتخصصين في المقر . وأضاف ان وفده يود الانضمام الى الفريق العامل الصغير المقترح لاستكمال صياغة مشروع القرار .

٤٦ - الرئيس : اقترح اعطاء وقت كاف لممثل كندا لبحث التعديلات التي قدمت وللتشاور مع الوفود المعنية . وقال ان أى تعديل لا يقبله الوفد الكندى سوف يقدم بصورة منفصلة . ويطرح للتصويت .

٤٧ - السيد بروس (كندا) : قال انه يوافق على اتباع الاجراء الذى اقترحه الرئيس .

٤٨ - السيد بوج فلورس (المكسيك) : تولى رئاسة اللجنة .

البند ١٧ من جدول الاعمال : تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية (تابع)

(ج) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات (A/34/263 و A/C.5/34/14) .

٤٩ - الرئيس : قال انه كما جاء في الوثيقة A/C.5/34/14 اقترحت حكومة بلجيكا تعيين الرئيس الأول لديوان المحاسبات (وهو منصب في بلجيكا يعادل مراجع الحسابات العام) لملء الشاغر الذى سينشأ في عضوية المجلس بانتهاء مدة عضوية مراجع الحسابات العام في كندا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ . ونظرا لوجود مرشح واحد فقط وشاغر واحد فقط يراد ملؤه ، فانه ، اذا لم يستمع الى أى اعتراض ، سيعتبر أن اللجنة لا ترغب في اجراء اقتراع سرى .

٥٠ - وقد تقرر ذلك .

٥١ - الرئيس : اقترح أن توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتعيين الرئيس الأول لديوان المحاسبات في بلجيكا عضوا في مجلس مراجعي الحسابات لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ١٩٨٠ .

٥٢ - وقد اعتمدت التوصية .

٥٣ - السيد ايرنيمان (بلجيكا) : شكر اللجنة بالنيابة عن حكومته على ما أولته من شرف لبلده ، وعلى ما أعربت عنه من ثقة . وقال انه اذا وافقت الجمعية العامة على توصية اللجنة ، فان حكومته ستبذل كل جهد حتى تكفل تنفيذ هذه المهمة بالكفاءة والعناية الواجبتين . وأشاد بحكومة كندا التي أتاحت خدمات مراجع الحسابات العام لديها لأكثر من عقدين .

٥٤ - السيد بيرسون (بلجيكا) : استأنف رئاسة اللجنة .

البند ١٠٢ من جدول الاعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات (تابع) (A/34/32 و A/34/528) .

البند ١٢ من جدول الاعمال : تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي (تابع) (A/34/3 ضميمة ٣٧ و ٣٨) .

٥٥ - السيد كوياما (اليابان) : أعرب عن ثقة وفده في لجنة المؤتمرات بوصفها أداة قيمة في الجهود التي تبذلها الجمعية العامة لكي تكفل التوزيع الأمثل لموارد المؤتمرات ومرافقها وخدماتها، والتنسيق المحسن للمؤتمرات في منظومة الأمم المتحدة . وأضاف ان المشاكل ذات الخطورة المتزايدة والتي تتعلق بتوفير مرافق المؤتمرات وخدمات الترجمة الشفوية والوثائق جعلت هذا العمل أكثر أهمية. ومضى يقول ان عدم توفير الوثائق في الوقت المناسب يؤثر على سلامة سير المؤتمرات والاجتماعات . وقال ان وفده مقتنع بأن عدد المؤتمرات وصل الى آخر المدى ، وأنه في ضوء قانون العائدات المتضائلة أصبح الوقت ملائما للنظر بصورة جدية في التكاليف والفوائد النسبية لأى مؤتمرات أو اجتماعات اضافية جديدة .

٥٦ - وأضاف قائلا ان وفده أشار في الدورة الثالثة والثلاثين الى أن ميزانية خدمات المؤتمرات للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ بلغت ١٥ في المائة من الميزانية العادية وذلك بسبب العدد المتزايد من المؤتمرات ، وبسبب الغاء اجتماعات مقررة مزودة بخدمات الترجمة الشفوية . ولهذا فانه يؤيد فكرة تحديد عدد المؤتمرات أو مجموع مددها على أن يخضع تمويل المؤتمرات التي تتجاوز هذا الحد لاستحراز الأولويات والغاء الاجتماعات الأقل أولوية . وقال ان الموارد الموفرة نتيجة لهذا التحديد والغاء الأنشطة الهامشية الحقيقة يمكن اعادة تخصيصها للأنشطة والاجتماعات والمؤتمرات ذات الأولوية .

٥٧ - واستطرد قائلا ان التدابير العملية التي اتخذها المجلس الاقتصادى والاجتماعي بشأن مدة الدورات ومراقبة الوثائق والحد منها ، تمد خطوة مشجعة - وان كانت صغيرة - في الاتجاه الصحيح . وقال ان وفده يتفق تماما مع ما جاء في رسالة رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعي المؤرخة في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ (A/34/528) بشأن الوثائق وجدول المؤتمرات . وأضاف ان وفده يؤيد عددا من التوصيات التي يتضمنها تقرير لجنة المؤتمرات (A/34/32) .

٥٨ - السيد دل روزاريو (الفلبين) : قال ان التوصيات التي تضمنتها الفقرة ٧٩ من تقرير لجنة المؤتمرات (A/34/32) تفيد بأنه يجرى اتخاذ خطوات عملية نحو ترشيد خطة المؤتمرات . بيد انه يلاحظ من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/34/6، المجلد الثاني) انه يلزم مبلغ اولي قدره ١٨٤ مليون دولار لخدمات المؤتمرات للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، وان المبلغ النهائي سوف يكون بالضرورة أعلى من ذلك عندما تضاف الاعتمادات الاضافية .

٥٩ - واستطرد قائلا انه بالرغم من ان توصيات لجنة المؤتمرات تنظيمية وليست الزامية ، الا أنه ينبغي مراعاتها بقدر الامكان لانه قصد بها ليس مجرد تلافي تبديد الموارد الهزيلة ، وانما ضمان الفعالية لخدمات الاجتماعات والمؤتمرات . وطلب معلومات من الأمانة عن العناصر التي تتسبب في الغاء اجتماع ما ، بما في ذلك الارقام التقديرية للخسارة في ساعات العمل ، والوثائق وفقا لحجم المؤتمر او الاجتماع المعني . وتساءل أيضا عن المشاكل التي تنشأ فيما يتعلق بلوازم الخدمات وحجم العمل الذى يقع على الأمانة عند اجراء تغييرات أو اضافات على جدول المؤتمرات المعتمد .

../..

(السيد دل روزاريو، الفلبين)

٦٠ - ومضى قائلا ان وفده يؤيد رأى لجنة المؤتمرات بعدم تشجيع الوكالات المتخصصة على توجيه دعوات بسبب ما يترتب على ذلك من نفقات اضافية ينبغي أن تتحملها الدول الاعضاء في نهاية الأمر. وطلب ايضاحا عن اقتسام المصروفات بين المشتركين والدولة المضيفة عندما يعقد اجتماع أو مؤتمر في مقر هيئة من هيئات الأمم المتحدة أو وكالة متخصصة.

٦١ - وأضاف قائلا ان وفده يرحب بمقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي (1979/81) بألا يأذن بأى تجاوز اضافي خلال فترة السنتين بمجرد اعتماد جدول المؤتمرات. وطلب معلومات عن الآثار المالية لأى تغيير يطرأ على جدول الاجتماعات نتيجة ظروف قاهرة. وقال انه بينما ينطوى نظام الحصص الخاص بتوزيع موارد المؤتمرات على مزايا، الا ان وفده يبدى تحفظات تجاه أى نظام يفرض حدودا على الاجتماعات والمؤتمرات ذات الأهمية الكبيرة فيما يتعلق بمصالح البلدان النامية. وقال انه ينبغي التفرقة بين معايير حجم العمل الذى تتحمله الأمانة لتقديم خدمات في المقر، وبعيدا عن المقر. وأضاف أنه جرت العادة على سبيل المثال، عند عقد مؤتمر في احدى الدول الاعضاء أن يقوم الموظفون المحليون بمساعدة موظفي المقر، وبذلك تقل الحاجة الى موظفين من المقر، كما تقل التكاليف. وقال انه سيكون ممتنا لو حصل على معلومات بشأن المبادئ التوجيهية - ان وجدت - التي تطبق في حالة المؤتمرات التي تعقد بعيدا عن المقر.

٦٢ - ولاحظ ان اجتماع اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم وتعزيز دور المنظمة، والذى سيستضيفه بلده في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ لم يدرج ضمن جدول المؤتمرات.

٦٣ - واستطرد قائلا ان وفده يؤيد التوصيات ابتداء من الأولى وحتى السابعة التي اعتمدتها لجنة المؤتمرات كما يؤيد جدول المؤتمرات لعامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ مع مراعاة أى تغييرات قد تقررها الجمعية العامة في دورتها الحالية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠